الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/CRP.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

24 December 2003
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثامنة والأربعون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٤ عن دور المرأة في التنمية

مذكرة من الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٢١٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى الأمين العام استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٤ عن دور المرأة في التنمية لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

وتتضمن هذه المذكرة الأمانة العامة المعلومات المتعلقة بإعداد الدراسة الاستقصائية.

* E/CN.6/2004/1

230104 220104 03-67345 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - معلومات أساسية	١-٧	٣
ثانيا - إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية	٨-٩	٤
ثالثا - القضايا التي ستتناولها الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية	١٠-١٩	٥

أولا – معلومات أساسية

١ – في القرار ٧٨/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد مجملا شاملا ومفصلا لدراسة استقصائية علمية جامعة بين عدة اختصاصات ومتعددة القطاعات عن دور المرأة في التنمية الشاملة، آخذا في الاعتبار التوصيات ذات الصلة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، المعقود في كوبنهاغن، فضلا عن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، فيما يتعلق بقضايا التنمية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين. وفي القرار ٤٧/٣٦ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إعداد الدراسة الاستقصائية بالتعاون الوثيق مع الوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وتقديمها إليها في دورتها التاسعة والثلاثين عام ١٩٨٤.

٢ – وفي القرار ١٢٧/٣٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، طلبت الجمعية العامة التشاور مع لجنة وضع المرأة عند إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية؛ كما أوصت، في قرارها ٦٠/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بتقديم الدراسة الاستقصائية العالمية إلى المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، المعقود في نيروبي. ونُشرت بعد ذلك الطبعة الأولى من الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية عام ١٩٨٦.

٣ – وفي القرار ٢٠٤/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكمل الدراسة الاستقصائية العالمية على أساس منتظم، مع التركيز على ما يستجد من قضايا إنمائية مختارة يكون لها أثرها على دور المرأة في الاقتصاد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ونُشرت الطبعة الثانية من الدراسة الاستقصائية العالمية عام ١٩٨٩.

٤ – وطلبت الجمعية العامة، في قراريها ٧٧/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٧١/٤٤ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، نشر الطبعة الثالثة من الدراسة الاستقصائية. وقررت لجنة وضع المرأة، في قرارها ٨/٣٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، إدراج الدراسة الاستقصائية في وثائق المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قُدم موجز أولي للدراسة الاستقصائية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤، عن طريق اللجنة. وقُدمت الطبعة الثالثة من الدراسة الاستقصائية إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عام ١٩٩٤ (A/49/378)، ونُشرت عام ١٩٩٥.

٥ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، نشر طبعة رابعة من الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرس أثر الاتجاهات والسياسات الحالية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة للمرأة، مع التأكيد بصفة خاصة على ما للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه غالبية البلدان النامية من آثار معاكسة، خصوصا على حالة المرأة. وطلبت الجمعية كذلك إيلاء اهتمام خاص لتفاقم الظروف غير المواتية لدمج المرأة في قوة العمل، ولما لخفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من أثر على فرص المرأة في التعليم والصحة ورعاية الطفل. وقُدمت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عام ١٩٩٩ (A/45/227)، وتم نشرها بعد ذلك.

٦ - وطلبت الجمعية، في قرارها ٢١٠/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إلى الأمين العام استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لكي تنظر فيها الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين، وأن يركز، مثلما كان عليه الحال في الماضي، على مجموعة منتقاة من المسائل الإنمائية المستجدة التي تؤثر على دور المرأة في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٧ - وتهدف ورقة الاجتماع هذه إلى إبلاغ لجنة وضع المرأة بحالة إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية، لكي يتم تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عام ٢٠٠٤.

ثانيا - الأعمال التحضيرية للدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

٨ - أبرز الأمين العام، في تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387)، أهمية إلقاء نظرة أكثر شمولا على مختلف أبعاد مسألة الهجرة، وضرورة الفهم الأفضل لأسباب التدفقات البشرية على النطاق الدولي وعلاقاتها المعقدة بالتنمية. وعلاوة على ذلك، أهابت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، بجميع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وذلك بهدف إدماج قضايا الهجرة، بما في ذلك المنظور الجنساني والتنوع الثقافي، بصورة أكثر اتساقا في الإطار الأوسع المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المتفق عليها واحترام حقوق الإنسان. ولذلك، فإن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية، التي ستنظر فيها الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين عام ٢٠٠٤، ستسعى إلى تناول ازدياد تنقل الناس، ولا سيما النساء، داخل الحدود الوطنية وعبرها، من منظور جنساني.

٩ - وتمضي شعبة النهوض بالمرأة قدما في إعداد الدراسة الاستقصائية من خلال عملية تشاور مع كيانات الأمم المتحدة في سياق الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين، وبالتعاون مع الشعب الأخرى في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد نظمت شعبة النهوض بالمرأة اجتماعا للتشاور بشأن ''الهجرة والتنقل ومدى تأثير هذه التحركات على المرأة'' في الجامعة البحرية العالمية في مالمو بالسويد في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. واستضافت حكومة السويد اجتماع التشاور، الذي أتاح للخبراء فرصة التداول بشأن الموضوع والوصول إلى استنتاجات وتوصيات ستكون أساسا لمواصلة تنفيذ الدراسة الاستقصائية. كما أتاح الاجتماع الفرصة للمنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية، للإسهام بخبراتها الفنية.

ثالثا - القضايا التي ستتناولها الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

١٠ - ازدادت الهجرة الدولية بدرجة كبيرة خلال العقود الماضية. وستدرس الدراسة الاستقصائية عددا من العوامل التي تسهم في هذه الزيادة، ومن بينها: العولمة والتكامل الاقتصاديان، اللذان يربطان بين اقتصادات بلدان المنشأ والمقصد؛ والاتفاقات التجارية التي تتضمن أحكاما بشأن تنقل الأشخاص الدوليين، وبخاصة في تجارة الخدمات وإن كان لا يقتصر عليها؛ ونمو الشركات المتعددة الجنسيات التي تنقل موظفيها عبر البلدان وحول الكرة الأرضية؛ والاتجاهات الديمغرافية، حيث يواجه الكثير من البلدان المتقدمة النمو حالة من الركود السكاني والشيخوخة بينما تنمو البلدان النامية بمعدل أسرع من قدرة أسواقها على استيعاب العاملين الجدد؛ وثورة النقل والمواصلات التي جعلت الهجرة ممكنة لملايين من الراغبين في الهجرة؛ ونمو المجتمعات العابرة للحدود الوطنية، التي تضم أعدادا من الأشخاص الذين يحملون جنسيتين أو أكثر ويتمتعون بالمواطنة في بلدين أو أكثر، ممن يظلون نشطين في المشاركة في شؤون بلدانهم الأصلية.

١١ - وتشكل النساء حوالي نصف أعداد المهاجرين في العالم اليوم، وهو ما كان الحال عليه على مدار عدة عقود. وهم يشملون المهاجرين الدوليين، الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى، والمهاجرين الداخليين، الذين ينتقلون للتوطن في أماكن أخرى من بلدانهم الأصلية. غير أن أحد أهم الاتجاهات التي برزت في الهجرة في الآونة الأخيرة كان يتمثل في دخول المرأة إلى تدفقات الهجرة التي كان الرجال يغلبون عليها. وفي حين لا يزال كثير من النساء يرافقن أفراد الأسرة أو ينضمون إليهم، فإن أعدادا متزايدة من النساء صرن يهاجرن بمفردهن، حيث أنهن العائل الرئيسي لكسب الرزق لأنفسهن ولأسرهن. وانتقال معظم النساء يكون بصورة طوعية، غير أن عددا لا يستهان به منهن يضطررن للهجرة هربا من الصراعات أو الاضطهاد أو تدهور البيئة أو الكوارث الطبيعية وغير ذلك من الحالات التي تؤثر على موطنهن الأصلي وسبل عيشهن.

١٢ - ويؤثر تنقل النساء على أدوار كل من المهاجرين والمهاجرات، وعلى الأسر التي تبقى في البلد الأصلي أثناء عملية الهجرة، وعلى مجتمعات المنشأ والمقصد، وعلى بلدان المهاجرين. وعلى وجه الخصوص، فإن هجرة النساء داخل البلدان النامية ومنها تؤثر على عملية التنمية ذاتها في تلك البلدان. كما أنها تثير عددا من التحديات لسياسات الهجرة واللجوء التي تتناول مسائل من قبيل لم شمل الأسر وتكوينها، وهجرة العمال، والاتجار في البشر وتهريبهم، والإكراه على الهجرة.

١٣ - وستتناول الدراسة الاستقصائية فرص تمكين المرأة والتحديات وجوانب الضعف التي تواجهها النساء في سياق الهجرة والتنقل. كما ستتناول بالتحليل أثر الهجرة من منظور جنساني، وستسلط الضوء على توصيات السياسات العامة الممكنة لتحسين حالة المرأة، بالاستفادة من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٤ - وستركز الدراسة الاستقصائية بصفة خاصة على الترابط بين الهجرة والتنمية، وهو الترابط الذي ينطوي على عاملين: الطرق التي يمكن من خلالها أن تصبح المهاجرات مصدرا لتنمية مجتمعاتهن الأصلية، والطرق التي يمكن من خلالها للعمليات الإنمائية أن تزيد في بادئ الأمر من الضغوط الدافعة إلى الهجرة، وبخاصة التنقلات غير المنتظمة للناس، وإن تقلل من تلك الضغوط بعد ذلك. وكثيرا ما تعجل سياسات التكيف الهيكلي وغيرها من السياسات بحدوث تحركات واسعة النطاق من المناطق الريفية إلى البلدات والمدن. ومع انتقال النساء من الريف إلى الحضر في بلدانهن الأصلية، يعرفن بالفرص المتاحة للهجرة الدولية، وينمين المهارات التي يمكن أن تستخدم في وظائف التصنيع والخدمات في المناطق الحضرية في البلدان الأكثر ثراء. وبمرور الوقت، ومع دوران عجلة التنمية وتوفر فرص اقتصادية ملائمة للمرأة في

بلدها، لن تضطر بوجه عام إلى التنقل لإعالة نفسها وأسرتها. وأثناء ما يشار إليه أحيانا بتعبير ''ذروة الهجرة'' التي تحركها التنمية، يمكن أن تسهم المهاجرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مواردهن المالية، وكذلك من خلال مهاراتهن وأنشطتهن في تنظيم الأعمال الخاصة، ودعمهن لعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. كما أن الهجرة تؤثر على النساء والفتيات اللاتي يتركهن الأزواج والآباء المهاجرون، وبخاصة من خلال تلقي التحويلات المالية والدور الجنساني الجديد الذي يضطلعن به في غياب أفراد الأسرة الذكور. كما ستتضمن الدراسة الاستقصائية تقييما للعواقب السلبية التي يمكن أن تترتب على الهجرة، ولا سيما استنزاف العقول في البلدان النامية.

١٥ - وستدرس الدراسة الاستقصائية الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بوضع وحقوق المهاجرات. وبالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ستناقش الدراسة الاستقصائية الأثر والأثر المحتمل لصكوك من قبيل اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين؛ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين؛ والاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وبروتوكول عام ٢٠٠٠ المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها لعام ٢٠٠٠ لقمع الاتجار في الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. وقد دخلت الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وبروتوكول قمع الاتجار في الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه حيز النفاذ عام ٢٠٠٣، وسيدخل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بما يجعل هذا التحليل يأتي في الوقت المناسب.

١٦ - وستدرس الدراسة الاستقصائية كلا من هجرة النساء الطوعية وبالإكراه. وهناك العديد من فئات النساء المحددة تهاجر تحديدا لأغراض العمل، أو للالتحاق بأفراد الأسرة، ثم تدخلن إلى سوق العمل. ويتم التمييز بينهن حسب مهاراتهن ومدة إقامتهن في البلد المضيف وضعهن القانوني. وفي قمة سلم المهارات، تعمل النساء في المهن الصحية، وتدرن الشركات المتعددة الجنسية، وتقمن بالتدريس في الجامعات، وتوفرن خبرات البحث والتطوير للصناعات والدوائر الأكاديمية، وتقمن بتصميم وبناء وبرمجة الحواسيب - وهذه مجرد أمثلة قليلة لما يقمن به من أنشطة. أما في أدنى درجات سلم المهارات، فتقوم المهاجرات بالخدمة المترلية، وجني الفواكه والخضر، وصناعة الملبوسات وغيرها من الأصناف، وتجهيز اللحوم والدواجن، والعمل كمساعدات تمريض في المنازل والمستشفيات، وتنظيف المطاعم

والفنادق، والقيام بطائفة واسعة من الخدمات الأخرى. وستتضمن الدراسة الاستقصائية توصيات لتمكين العاملات والحد من ضعفهن إزاء الانتهاكات والاستغلال.

١٧ - والنساء اللاتي يضطررن للهجرة، كلاجئات أو مشردات داخليا، يشكلن تحديات جديدة للمجتمع الدولي. فهناك في المقام الأول احتياجهن بصفة خاصة للحماية القانونية والمادية. فنوع الجنس لا يدخل ضمن التعريف الدولي للاجئ، حيث أنه شخص يخشى لأسباب معقولة من الاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الاعتقاد السياسي أو الانتماء لفئة اجتماعية بعينها. واستنادا إلى خبرات الدول التي تعترف بصحة المطالب القائمة على أساس المساواة بين الجنسين، ستتضمن الدراسة الاستقصائية توصيات لتعزيز الحماية القانونية فضلا عن السلامة المادية والأمن للاجئات والمشردات. كما ستناقش مشاركة اللاجئات والمشردات في القرارات المتعلقة بتوفير المساعدة والحماية. كما سيتم تحليل دور اللاجئات والمشردات في جهود بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراعات.

١٨ - ويُعد الاتجار في البشر مشكلة تتزايد في حجمها. وغالبية ضحايا الاتجار في البشر هم من النساء، ومعظمهن دون الخامسة والعشرين من العمر. وستستكشف الدراسة الاستقصائية الأسباب التي تعرض النساء والفتيات لخطر الاتجار فيهن لأغراض الدعارة والسخرة وغير ذلك من أغراض الاستغلال. كما ستعرض تفاصيل الجهود الفعالة المبذولة لمنع الاتجار في البشر، ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات، وحماية ضحايا عمليات الاتجار في البشر من التعرض لمزيد من الاستغلال.

١٩ - وستعرض الدراسة الاستقصائية توصيات فيما يتعلق بالبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة والهجرة. ويلزم تحسين عمليات جمع البيانات عن الهجرة الداخلية والدولية على حد سواء، مع الاهتمام بصفة خاصة بجمع الإحصاءات المفصلة على أساس السن ونوع الجنس. كما ستعرض الدراسة الاستقصائية خطة للبحوث الإضافية اللازمة لتوسيع فهم أسباب هجرة النساء وتنقلهن، وأثر الهجرة والتنقل على النساء، وأثر هجرة النساء وتنقلهن على بلدان المنشأ والمقصد.